السياق والقرائن ليس مجرد اللفظ فلولا دلالتها في آية الوالدين
على ان المطلوب بهما تعظيمها واحترامها ما فهم منها من منع التأفيف مع
الضرب او قد يقول ذو الغرض الصحيح لعبده لا تشتم فلانا ولكن
اضربه ولولا دلالتها في اية مال اليتيم على ان المطلوب به حفظه وصيانته
ما فهم منها من منع اكله منع احراقه او قد يقول القائل والله ما اكلت
مال فلان ويكون قد احرقه فلا حنث وهي اي الدلالة عليه حينئذ
مجازية من اطلاق الاخص على الاعم اي المطلق المنع من التأفيف في اية الوالدين السياق
واريد المنع من الايذاء والمطلق المنع من اكل مال اليتيم في آيته واريد المنع
من اتلافه وقيل نقل اللفظ لها اي الدلالة على الاعم عرفا بدلا عن الدلالة
على الاخص لغة فتحريم ضرب الوالدين وتخريم احراق مال اليتيم بالعرف لا اللغة
على هذين القولين من مطوق الآيتين وان كان بقرينة على الاول
منهما وكثير منا لعلما منهم الحنفية على ان الموافقة مفهوم لا منطوق ولا
قياسي كما هو ظاهر كلام المصنف ومنهم من جعله تارة مفهوما واخرى قياسا
كما ليضاوي فقال الصفي الهندي لا تنافي بينهما لان المفهوم مسكوت والقياس
الحاق مسكوت بمنطوق قال المصنف وقد يقال بينهما تنافي لكن المفهوم
مدلول اللفظ والمقيس غير مدلول له وان خالف حكم المفهوم الحكم
المنطوق به فمخالفته وسيمي مفهوم مخالفة ايضا كما سيأتي التعبير في
مبحث العام وشرطه لتحقق ان لا يكون المسكوت تركا لحوفي ذكره لموافقة
كقول قريب العهد بالاسلام لعبد يحضر المسلمين يصدق هذا على
المسلمين ويريد وغيرهم وتركه حوفا من ان يتوهم بالتفاق ونحو اي يتهم
نحو الحوف كالجهل بحكم المسكوت كقولك في الغنم السابية زكاة وانت
تجهل حكم المعلوفة وان لا يكون المذكور خرج الغالب كما في قوله تعالى وربائبكم
اللاتي في حجوركم فان الغالب كون الربائب في حجور الازواج اي تربيتهم
المنطوق

خلافا

خلافا لامام الحرمين في نفيه هذا الشرط لما سيأتي مع دفعه او خرج
المذكور لسؤال عنه او حادثة تتعلق به او للجهل بحكم دون حكم المسكوت
كما لو سيل صلى الله عليه وسلم هل في الغنم السابية زكاة او قيل لحضرته
لفلان غنم سابية او خاطب من جهل حكم الغنم السابية دون المعلوفة
فقال في الغنم السابية زكاة او غيرهم اي خرج المذكور لغير ما ذكر
مما يقتضي التخصيص بالذكر كموافقة الواقع كما في قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون
الكافرين اولياء من دون المؤمنين ترك كما قاله الواحدي كغيرهم لكاذبة وجواب الجهل بالحكم
في موتى من المؤمنين والا لليهود اي دون المؤمنين وانما شرطوا
للمفهوم انتفاء المذكورات لانها قد تظاهر دهوقا يقع خفيه فاحترسي تحققه
عنها وبذلك اندفع توجيه امام الحرمين لما نقاه مخالفا للشافعي فان
المفهوم من مقتضيات اللفظ فلا تسقطه موافقة الغالب وقال
مشى في النهاية في ابواب الربيبة على ما نقله الشافعي من ان القيد فيها
لموافقة الغالب لا مفهوم له بعد ان نقل عن مالك القول بمفهومه
من ان الربيبة الكبيرة وقت الزوج بها لا تحرم على الزوج لانها
ليست في حجره وتربيته وهذا وان لم تستمر عليه مالك فقد نقله
الغزالي عن داود كما نقل ابن عطية عن علي رضي الله عنه ان البعيد
عن الزوج لا تحرم عليه لانها ليست في حجره ورواه عنه بالسند
ابن ابي حاتم وغيره ومرجع ذلك الى ان القيد ليس لموافقة الغالب
والمقصود مما تقدم انه لا مفهوم للمذكور في الامثلة المذكورة ونحو
وبقي حكم المسكوت فيها من خارج بالحاقه كما في الغنم المعلوفة
لماسيأتي او الموافقة كما في المثال الاول لما تقدم وفي ابني الربيب
والموالاة المعنى وهو ان الربيبة حرمت ليلا يقع بينها وبين امها
التباغض ولو ابيحت بان يتزوج بها فيوجد نظر العادة في مثل ذلك سوا